

◆ إنعام خروبي

وسط تضارب في المواقف، بين مؤيد ومشكك، يمضي رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مشروع الإصلاح الذي أعلن عنه في غمرة حراك مطلي، بدأ بتظاهرات واعتراضات الآلاف من العراقيين الغاضبين في العاصمة بغداد ومحافظات عدة جنوبية البلاد، احتجاجاً على انقطاع الكهرباء والفساد الإداري في أجهزة الدولة وتردي الأحوال المعيشية عموماً. فبالعراق، ثاني أكبر مصدر للبترول في منظمة «أوبك»، يعجز جالباً عن توفير الكهرباء والمشتقات النفطية لبلانه ويشهد تردياً في القطاعات الخدمية الأساسية كافة بسبب الفساد المستفحل في مؤسسات الدولة، حيث تظهر التقارير الدولية البلد الغني بالنفط في آخر لأحة منظمة الشفافية الدولية من حيث الدول الأكثر فساداً في العالم ويحتل المرتبة 170 من بين 175 بلداً.

لا يمكن مكنة تجاهل الأصوات الغاضبة التي ارتفعت في مختلف أنحاء البلاد مطالبة بالإصلاح، وهذا ما دفع بالعبادي إلى إقرار خطة إصلاحية شاملة. وقد تضمنت حزمة الإصلاحات الحكومية قرارات إلغاء مناصب نواب رئيسي الجمهورية والحكومة، وكذلك المخصصات الاستثنائية للرئاسات والهيئات والمؤسسات، كما أنها مقبلة بتقليص شامل وفوري في أعداد العمال ل كبار المسؤولين في الدولة، لا سيما في الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب. إلى جانب ذلك، تمثلت الخطوة الأكثر جرأة وصعوبة، بطبيعة الحال، بالشروع في إعادة فتح جميع ملفات الفساد السابقة والحالية تمهيداً لوضعها تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، وذلك عن طريق اعتماد عدد من القضاة المختصين للتحقيق في هذه القضايا وتقديم المتهمين فيها للمحاكمة.

وإجماع قل نظيره، صادق البرلمان العراقي في جلسة خاصة في آب الماضي على ورقتي الإصلاح الحكومية والبرلمانية، وصوّت النواب بالإجماع على القرارات الإصلاحية. كما وافق البرلمان، بالإجماع أيضاً، على الورقة الإصلاحية التي تعالج وتدارك بعض ما فات ورقة العبادي الإصلاحية، وتنص على ما ورد في بعضها بضابط الدستور والقانون وبما ينسجم مع تطورات المحتجين، وخصوصاً القضاء على الفساد، ولاحقاً، في منتصف

أيلول الماضي صادق رئيس الجمهورية العراقية فؤاد معصوم على «قانون الأحزاب السياسية» بعد التصويت عليه في مجلس النواب، علماً بأن هذا القانون طالماً مثل أحد أبرز المسائل الخلافية التي أخذت حيزاً واسعاً من الجدل بين القوى السياسية العراقية. الحراك الشعبي المتأجج في العراق، حظي بقبول مجتمعي واسع لكونه لم ينطلق من خلفيات طائفية أو مذهبية أو كيدية سياسية، ما جعل رموزاً دينية تنضم إلى هذه المطالبات، في مقدمتها المرجع الشيعي الأعلى في العراق علي السيستاني الذي دعا العبادي إلى «التمرد على الفساد والطائفية وأن يكون أكثر شجاعة وجرأة في قراراته الإصلاحية والضرب بيد من حديد على المفسدين وإبعاد كل مسؤول غير قادر على أداء مهامه مهما كانت طائفته أو قوميته أو حزبه».

وفيما رأى مراقبون أنّ هذه الحزمة قد تشكل بداية لبرنامج حقيقي لمكافحة الفساد، إلا أنهم رجحوا أنّ يتم استخدامها بطريقة مستهدفة وفئوية، إذ إن الكثير من الأشخاص الذين تنبغى إقالتهم سوف يبقون في مناصبهم، وذلك لأنهم مقيرون للغاية من جراءتي العبادي في «حزب الدعوة»، كما أنها قد تكون ذريعة لطرد عدد كبير من خصوم العبادي الموالين لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي.

واشطنون رحبت بخطوة العبادي وأعربت عن تأييدها للإصلاحات، معلقة استعدادها لإرسال خبراء في مجال الطاقة للمساهمة في تحسين إنتاج الكهرباء، في حين أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه خطوات العبادي «المهادنة إلى الإصلاح الذي يخدم المومنان».

ورأت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق يانا هيباشوكفا أنّ الأزمة في العراق بحاجة إلى «إصلاحات جذرية لا يمكن أن تنجز بالشكل المطلوب إلا بإصلاح قانون القضاء والقوانين القديمة المكّسة للروتين والبيروقراطية المكبّلة لانطلاق الإصلاح في تقديم الأضل من الخدمات الأساسية والمُلمّة للمواطن».

من جهة أخرى، هناك من يرى أنّ طريق الإصلاحات ستكون دونها عقبات كثيرة، وفي هذا السياق اعتبرت صحفية واشنطن «واشنطن بوست» أنّ تطبيق البرنامج الإصلاحية، يضع العبادي في طريق محفوفة بالمخاطر ضمن مجتمع تأسلت فيه صفة ابتزاز المال فضلاً عن وجود لاعبين سياسيين متنفذين يرفضون فكرة

الخسارة من جراء التغييرات التي ستطرأ على الوضع الحالي». ولقمت الصحفية إلى «أنّ هناك الكثير من الأمور على المحك في هذا الصراع بالنسبة إلى العراق»، معتبرة أنّ برنامج الإصلاح ليس شاملاً فهو لا يعالج مشكلات المناطق الكردية، ومع ذلك، فإن نجاح هذا البرنامج من الممكن أن يؤدي إلى حكم أكثر فاعلية ومصالحة وطنية ولحد من التوتر الطائفي».

في حين يرى البعض أنّ مشروع الإصلاح الذي تقدّم به العبادي يتطلب عملاً جاداً من أجل تحقيق اتفاق وطني على توزيع السلطة، بدل الانزلاق نحو التقسيمات الطائفية، بخوف آخرون من تحول هذه الإجراءات الإصلاحية مع الوقت إلى مواقف ومزايدات إعلامية وجعجة لا تنتج طغياناً، فهل تنجح ما أسستها صحيفة «نيويورك تايمز» قبل أسابيع، «مقامرة» رئيس الوزراء العراقي؟»

زاسيبكين؛ روسيا أعلنت رسمياً الحرب على الإرهاب في سورية

زار السفير الروسي في لبنان ألكسندر زاسيبكين رئيس مجلس النواب نبيه بري، في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، حيث جرى عرض التطورات والأوضاع الراهنة في لبنان والمنطقة، في حضور المستشار الإعلامي لرئيس المجلس علي حمدان.

وأبلغ زاسيبكين بري رسمياً، بأنه بناءً لطلب سورية، قرّرت روسيا الحرب على الإرهاب في جميع الأراضي السورية، ونقل إليه رسالة في هذا الخصوص.

كما زار السفير الروسي رئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس فؤاد السنوي، في مكتبه في بلس، وكان بحث في أوضاع لبنان والمنطقة والعلاقات الثنائية بين لبنان وروسيا.



السنويّة مستقبلاً زاسيبكين

البناء

هل تنتظر الحكومة موقفاً سعودياً من الأسد للتنسيق مع الحكومة السورية؟

◆ روزانا رمال

يحاول أحد الوزراء اللبنانيين الهروب من سؤال وجهه إليه أحد الصحفيين عن الحكومة السورية فيتجاهل ولا يجيب، يكرّر الصحفي نفسه محاولته وي طرح سؤالاً على الوزير المقصود مجدداً، عما يمكن أن يوجهه إلى نظيره السوري لو كان مكانه في هذا الوضع أو في هذا الموقف، فيجب الوزير اللبناني: «لا أوجه له شيئاً». ويبيد آلة التسجيل بموقف يشرح الحرج الشديد لدى أي محاولة تعاطف مباشر مع أي من أركان الدولة السورية حتى ولو كان وزيراً.

هذا الواقع المعقد جداً عن تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين ليس إلا مثلاً يختصر عمق الأزمة ويؤكد أنّ موقف لبنان الرسمي هو موقف لا يختلف أبداً عن مواقف دول الخليج من الأزمة في سورية، فبين من قطع التواصل مع دمشق ووقف وقف على الحياض يتخذ لبنان من الأزمة مفصلاً في وجهه موقفه الكئيب وهو الذي تعرض للكثير من الانتقادات في محافل دبلوماسية عربية ودولية عدة، كان أشهرها موقف وزير الخارجية السابق عدنان منصور في القمة العربية التي رفض من خلالها الاعتراف بدور المعارضة تتخذ من مقعد سورية منبراً للحديث رسمياً باسم سورية، وكانت مواقف منصور أمام وزير خارجية لبنان قبل تغليبهم ببلادهم، فكان هناك من أدان منصور ومن ربح، وكشف أسفام البلاد.

تسود في لبنان مقولة «موقف لبنان الرسمي» وهذا

الاروبية التي ستعرضه للمساءلة والاستفسارات عن عدد اللاجئين وتفاصيل حياتهم وتحركاتهم. وهذا الملف يشكل أزمة حقيقية ترجمتها مخاوف رئيس الوزراء البريطاني دافيد كامرون التي أعرب عنها خلال زيارته لبنان والأردن. تترك الحكومة اللبنانية أنّ مسألة التنسيق مع الحكومة السورية لن تبقى على ما هي عليه وهي ترى تدرج المواقف الدولية تجاه الاعتراف بدور الأسد في مرحلة انتقالية، تدرج افتتاحته الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها جون كيري الأسبوع الماضي. وعلى ما يبدو لن يخرج عن لبنان الرسمي، النموذج الجهادي، أي اعتراف بدور الانتقالي للأسد إلا لم يكن هذا منساقاً مع من أوهموه بهذا الحياض الذي لم يبت وجوده أو نجاحه بادني حد، وخصوصاً أنّ الملف الاجتماعي والإنساني قد أثقل كاهل لبنان قبل أي شيء آخر.

أثبت لبنان الرسمي أنه كان طيلة خمس سنوات، ورقة خليجية ياتمتم وأن هناك من اتخذ من كرسي رئاسة الوزراء مرجعية فئوية لفترة شديدة الحساسية. لكن السؤال الأهم اليوم، وبعبارة انطلقت العمليات العسكرية الروسية في الأجزاء السورية تحت راية مكافحة الإرهاب والقضاء على «داعش» هل سيؤخذ لبنان، قسراً، إلى التنسيق مع روسيا إذا ما اقتربت العمليات من حدوده، أم أنه سيبقى بانتظار التعليمات الخليجية، وتحديداً السعودية، بهذا الإطار فيعتبر دور انتقالي للأسد بعد اعترافها، فلا يتعاون من دونها ويكون آخر المنضمين إلى سلسلة المواقف الدولية منه؟ إلى متى ستبقى عرسال رغبة الإرهاب وضحية سوء التنسيق والإرهاب الغالت الذي لا يمكن حصره في ناحية معينة من البلاد؟

«طاقة» الخلاف بين بري وعون تقنية... وتسوية الترقيات يخرّبها «مندسون»!

هتاف دهام

لم يقدّم رئيس مجلس النواب نبيه بري بطرح مبادرته لتسوية الترقيات، إلا بعد أن خرج الضوء الأخضر عليها من حوار حزب الله وتيار المستقبل قبل عيد الأضحي. يؤكد الرئيس بري بحسب ما ينقل عنه زواره له «البناء» أنّ الطرح الذي تقدّم به لم يقصر فقط على الترقيات، إنما أراد منه أن يشكل حلّاً سياسياً في البلد ويعالج مشكلة الانتظام في عمل الحكومة ويفتح باب المجلس النيابي مجدداً، لكنه فوجئ في الخلوّة التي أعقبت جلسة الحوار الوطني في 22 من الشهر الماضي بالمواقف المتشددة للرئيس فؤاد السنوي، التي أضاعت فرصة كان من شأنها أن تساعده على إنتاج مناهات جديدة في البلد، علماً أنّي كما يقول بري «تبلغت من رئيس تيار المستقبل سعد الحريري لاحقاً بموقف إيجابي أكد التمسك بالمقاربة الإيجابية لمبادرتي».

بل م يبد بري أمس إزعاجه من تشدّد السنويّة فقط، بل أبدى استياءه أيضاً من الموقف المتشدّد الذي أعلنه رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون عقب اجتماع «التكتل» الأسبوعي أول أمس، وتهديد بالانسحاب من الحوار، علماً أنّ تسوية الترقيات لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بهيئة الحوار، ويشدّد بري على «أنّ التسوية التي نشرت في جريدة «السفير» مضاهياً بل قد تشويع مدير عام لقوى الأمن الداخلي، هي مدسوسة وتعترعن نوايا سيئة، لا سيما أنّ اقتراحه لم يتضمّن هذا البند بأي شكل من الأشكال، وأنّ المتحاورين في عين التينة على علم بأنّ التسوية تقتصر على الترقيات وتفعيل عمل الحكومة وإنشاء الشللا في المجلس النيابي».

وتجاوب بري بالشبهات التي تحدّث عنها الجنرال علي والمتعلّقة بإعادة المالح، والذي يقصد به أداء وزير المال علي خليل مع خطة وزارة الطاقة التي اقترت في العام 2011. يجزم بري أمام زواره أنه مستعد للتساهل في كل شيء إلا في هذا الموضوع ويصرّ على معرفة ما هي هذه الشبهات، ويلفت إلى «أنّ لا علاقة لحركة أمل



بري مجتمعاً إلى النواب في لقاء الأربعاء في عين التينة

بمبادرات جلسة لجنة الأشغال العامة أول من أمس، وأنّ المناحات التي سادت الجلسة في وجه وزير الطاقة ارتوت نظرياً لا يتحمل مسؤوليتها وزير المال لا من قريب ولا من بعيد، فهو كان يجيب على الأسئلة التي طرحت من رئيس اللجنة النائب محمد قباني.

في المقابل، يعود متابعون لملف الطاقة في التيار الوطني الحر إلى إقرار مجلس الوزراء في 21 حزيران من العام 2011، خطة وزارة الطاقة لقطاع الكهرباء بكلفة مقدّرة بـ 1200 مليون دولار لإنتاج 700 ميغاواط إضافية عبر إنشاء معمل جديد للطاقة في دير عمار وتوصين شبكات النقل لصيانة معمل الرزوق وتركيب مولدات جديدة في معمل الرزوق والحية والرامة إلى تأمين طاقة إضافية في حلول العام 2015 كافية لتوفير التغذية بالتيار الكهربائي 24/24 ساعة.

باسيل؛ التوطين واللجوء ممنوعان والحل بعودة السوريين إلى بلادهم

أكد وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أنه «يمكن إيجاد مناطق آمنة للتنازحين السوريين داخل سورية»، منكرًا بأنّ التوطين واللجوء «ممنوعان أساساً»، هي مدسوسة وتعترعن نوايا سيئة، لا سيما أنّ اقتراحه لم يتضمّن هذا البند بأي شكل من الأشكال، وأنّ المتحاورين في عين التينة على علم بأنّ التسوية تقتصر على الترقيات وتفعيل عمل الحكومة وإنشاء الشللا في المجلس النيابي».

وتجاوب بري بالشبهات التي تحدّث عنها الجنرال علي والمتعلّقة بإعادة المالح، والذي يقصد به أداء وزير المال علي خليل مع خطة وزارة الطاقة التي اقترت في العام 2011. يجزم بري أمام زواره أنه مستعد للتساهل في كل شيء إلا في هذا الموضوع ويصرّ على معرفة ما هي هذه الشبهات، ويلفت إلى «أنّ لا علاقة لحركة أمل

تيري رود لارسن. كما التقى في مقر الأمم المتحدة رئيس المحكمة الجنائية الدولية وزير خارجية السنغال الضيفي كايا كذلك عقد باسيل اجتماعات ثنائية مع نظرائه وزراء الخارجية العماني يوسف بن علوي، واليوناني نيكوس كوتسيباس، والقبصري يونس كاسوليس الذي قال: «إنّ قبرص دولة جارة قريبة للبنان وترابطها به علاقة صداقة وستبقى وفيّة للبنان وخير صديق له، وهي وقعت إلى جانبه في ظروف عديدة. ونتفهم المشكلة الكبيرة التي تواجهه نتيجة للأزمة السورية، وبحسبنا في سبل إيجاد حل سياسي لهذه الأزمة، وإذ فشل المجتمع الدولي، فإنّ الخطر المتمثل بالمجموعات الإرهابية كداعش تحديداً سوف يتزايد، ورؤياً على سؤال عن ترسيم الحدود البحرية، قال كاسوليس: «لا مشكلة في الاتفاق بين لبنان وقبرص بل المشكلة في النزاع بين لبنان وإسرائيل بشأن المنطقة الاقتصادية الخالصة. ولا يمكن المصادقة على الاتفاقية في البرلمانات إلا بعد أن تحل المشكلة. وهناك جهود تبذلها الولايات المتحدة للحل، وما أن يتم التوصل إليه يمكن للبنان أن يضمّن لبيّنا».

وختم لقاءاته الثنائية باجتماع عقده مع وزير خارجية فنلندا تيمو سويني. وشارك باسيل في القمة التي انعقدت على هامش الدورة السبعين للجمعية العمومية بدعوة من الرئيس الأميركي باراك أوباما حول مواجهة الإرهاب والتطرف. وحضر في الاجتماعين اللذين ضمّا رئيس مجلس الوزراء تمام سلام إلى كل من الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

خفايا

رغم إرجاء الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند زيارته إلى لبنان بسبب «عدم نضوج ظروف نجاحها»، ولا سيما في ما يتعلق بالملف الرئاسي، لا يزال دبلوماسي لبناني سابق مقرب من قوى 14 آذار وعلى اتصال مع عواصم غربية، المقبلة ستنشهد حراكاً لبنانياً وإقليمياً ودولياً من أجل حل هذه الأزمة. وكشف الدبلوماسي المشار إليه عن أنّ فرنسا ستكون رأس حربة هذا الحراك وهي ستبدل جهوداً حثيثة وجدية لإنجاز الاستحقاق الرئاسي بانتخاب رئيس توافقية.

وحدها لعدم قيامها بواجباتها في هذا الخصوص. وتلقت المصدر إلى «أنّ ديوان المحاسبة أصدر قراراً رقم 36/2014 يطلب من وزارة الطاقة عرض التعديلات المصنوعة على رقابة ديوان المحاسبة الذي يعود له البتّ بمضامينها سواء التعديلات الجوهرية أو الشكلية. غير أنّ تكتل التغيير والإصلاح بصّر عن أنّ التغيير في العقد هو تغيير شكلي وليس جوهري ولا يتعدى البنود التكميلية، ولا يحتاج إلى موافقة ديوان المحاسبة الذي يُضخّع المناقصة ودفتر الشروط دائماً للرقابة المسبقة قبل التوقيع عليهما من قبل الوزير وللرقابة اللاحقة. وبلغت إلى أنه وفق القانون ليس من الضروري أنّ تخضع وزارة الطاقة أي تعديل حاصل للرقابة الإدارية المسبقة لديوان المحاسبة، لا سيما أنّ مجلس الوزراء أقرّ التزيم بعد موافقة الديوان الذي عليه بعد انتهاء التزيم أن يتخذ قراره بتفريم وزارة الطاقة أو المتعهد إذا كانت هناك مفاوضات لبنود العقد الذي وافق عليه الديوان قبل البدء بالعمل».

يحمل «التغيير والإصلاح» الوزير خليل مسؤوليته التأخيري في إنجاز العمل لأسباب سياسية لا علاقة لها بالأسباب التقنية، ووصولاً إلى عام 2015 من دون كهرباء 24/24، فلو سددت وزارته المعنوية المستحقات للمتعهد لكان ممعلاً الذوق والجية أضافت ساعات إلى التغذية، وانخفضت ساعات التقنين، غير أنّ سياسة الوزير خليل ستبقى ساعات التقنين وربما ستؤدّي إلى مضاعفتها، إضافة إلى أنها ترتب غرامات على الدولة بقيمة 80 مليون دولار. أما في ما خصّ معمل دير عمار، فإنّ الخلاف بحسب مصادر في التيار الوطني الحر هو بين وزارة المال والمتعهد على TVA، فالقانون ينص على «أنّ المتعهد الاجتبي لا يدفع الضريبة على القيمة المضافة فالعقد وبحسب القانون يخلو من TVA وطريقة احتسابها، في حين أنّ المتعهد المحلي ملزم بدفع الضريبة وفقاً للقانون الذي يمتدّ أقوى من الرسوم الصادر عن مجلس الوزراء، وأنه من الطبيعي عدم احتساب ضريبة القيمة المضافة ربما يتقرر مصدر التمويل نهائياً.

درويش يلتقي ساركوزي في باريس



مصافحة بين ساركوزي ودرويش

فرنسا يختفي في لبنان، وموقفي هذا لا ينبع من منطلق سياسي أو وتاريخي».

نشاطات

كما زار لزاريني وزير الإعلام ريمزي جريج وعرض معه شؤوناً عامة وأوضاع النازحين السوريين.

◆ استقبل قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البيرزة، وزير الصحة وائل أبو فاعور وبحث معه الأوضاع الراهنة في البلاد.

◆ تم استقبال قهوجي مدير عام أمن الدولة اللواء جورج قرعة، وجرى التداول في التعاون الأمني المشترك بين المؤسساتين.

◆ كما التقى قائد الجيش النائب بهية الحريري، وفداً من الهيئة الطلابية في حزب الوطنيين الأحرار.

◆ استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري عضو مجلس اللوردات البريطاني اللورد مايكل ويليامز، في حضور المستشار الإعلامي على حمدان، وجرى عرض للأوضاع الراهنة.

◆ بحث مسنق نشاطات الأمم المتحدة في لبنان فليبيب لزاريني مع وزير الطاقة والمعاد ارتور نظريان الثنائية وسبل التعاون المشترك.

◆ كما تمّ عرض سريع لبرامج الأمم المتحدة في لبنان، بالإضافة إلى مشكلة النزوح السوري إلى لبنان وتداعياته على الأوضاع بشكل عام، وخصوصاً ما يتعلق بالبنية التحتية للكهرباء والمعاد والصرف الصحي. وأبدى لزاريني استعداد الأمم المتحدة للتعاون لمساعدة لبنان في هذا الإطار.

◆ التقى رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، في دارته في الرابية، السفير اليوناني الجديد ثيوودر